**المحاضرة 18 : اشكالية تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية في النظم السياسية الافريقية**

تمحورت التساؤلات الأساسية حول المحدّدات السياقية والمضامينية لظاهرة «أزمة الدولة» في إفريقيا ، إذ يذهب فريقٌ من الباحثين إلى اعتبار العامل الإثني- الهوياتي والتقسيم التعسفي للحدود الإفريقية دون مراعاة للخصوصيات المجتمعية- متغيراً رئيساً؛ على غرار دراسات توال فرانسوا Tual François. وهناك مَن يرجعها إلى الطبيعة القيادية في ظلّ أنظمة زبائنية وباتريمونيالية - نيوباترمونيالية؛ قائمة على التسييس والشخصنة خدمةً للمصلحة الخاصّة, ومن ذلك دراسات رينيه لومارشون René Lemarchand و صمويل إيزنشتات Samuel Noh Eisenstadt.

كما رجّح فريقٌ آخر دور العوامل الاقتصادية وضعف التنمية، في حين ركّز آخرون في اقتراب التبعية، كما ركّز آخرون فيما يُعرف حاليّاً بـ «اقتصاد الحرب»، وما يُحدثه من انعكاسات محفّزة على النزاعات، وتظهر فيها فواعل جديدة كالأعمال الإرهابية، ونشاطات الإجرام المنظّم**.** إنّ الملاحظة الجوهرية التي تصادفنا عند تفكيك الفشل والضعف الذي تشهده الدولة الوطنية في إفريقيابشكل عام ، وهي تماهي مفهوم الدولة في العديد من القوى غير المتلائمة مع ماهيّة الدولة الوطنية وطبيعتها، فقد تمّ تجسيد فكرة الدولة في كلٍّ من:  (شخص الرئيس القائد، والزعيم، والحزب القائد الطليعي الواحد)، وكذا في:  (القبيلة، والعرش، والمنطقة، والجهة، والعرق)، ولهذا عُرفت الدولة الإفريقية بما يُسمّى بـ «العصب العسكرية- المدنية».

وعليه؛ سنحاول الاعتماد على نظرية التحديث السياسي فيما يخصّ الانتقال من مجتمعاتٍ تقليديةٍ إلى مجتمعاتٍ حديثة، ويعبّر بعض الباحثين عن الأولى بـ «المجتمع الزراعي»، وعن الثانية باصطلاح «المجتمع الصناعي».

وسنحاول رصد الأزمات التي تعانيها الأنظمة السياسية، استناداً إلى التحليل الذّي قدّمه لوسيان باي  (Lucian Pye)و جوزيف لابالومبارا Joseph) LaPalombara) لأزمات النظام السياسي، ومنها:  (أزمة الهوية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع), والتي أردنا أن تكون إطاراً نظريّاً؛ نقوم وفْقَه بتحليل أزمات التنمية السياسية التي تواجه الدولة في افريقيا موضوع الدراسة.

أ - أزمة الهوية والاندماج الوطني:

من بين التحديات التي واجهت الزعماء الوطنيين، في مسألة بناء الدولة في إفريقيا، كيفية تحويل المجتمعات متعددة الأعراق والإثنيات واللغات والثقافات والأديان إلى «أمّة واحدة» , فاعتقاد إحدى الجماعات الثقافية بعدم الانتماء إلى الدولة، أو ادعائها بعدم انتماء جماعةٍ أخرى، بالرغم من كون هذه الجماعة الأخيرة تعيش ضمن الدولة نفسها، يدفعنا للقول بأننا أمام أزمة هويّة , حيث إنّ المؤسسات التعليمية والعسكرية والبيروقراطية، فضلاً عن المؤسسات الوسيطة كالأحزاب والنقابات، قائمة جميعها على أساس الانتماء إلى العصبية المهيمنة على المركز، سواء كانت قبلية أو طائفية أو عرقية، ونتيجة لذلك؛ فإنّ مؤسسات الدولة تتحول إلى مجرد أدوات عاملة في خدمة العصبية ودوامها، وتعميق حدّة أزمة الاندماج. وهنا يظهرغياب «المؤسسية»، هو السمة المشتركة في كثيرٍ من مؤسسات دول الساحل الإفريقي، لارتباطها باتجاهاتٍ عرقيةٍ وقبليةٍ وطائفية

 إنّ الحياة السياسية في هذه المنطقة قائمةٌ بالأساس على انتشار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة على الولاء للوطن، خصوصاً أنّ بعض القبائل المستوطنة للمنطقة لها امتدادات عابرة للأوطان، كأقلية الطوارق التي تتوزع على خمس دول:  (مالي، النيجر، ليبيا، الجزائر، بوركينافاسو)، ما أثّر بصورةٍ مباشرةٍ في تماسك الوحدة الوطنية، ومن ثمّ على بقاء الدولة واستمراريتها. وعليه،؛ فإنّ أزمة الهويّة والاندماج تظهر في ثلاث صور أساسية:

1-  التباين العرقيّ، والتعدد الإثنيّ واللغويّ والديني.

2- معضلة الحدود المصطنعة التي خلّفها الاستعمار دون مراعاة لهذا التنوع- كما سبق-.

3- ضعف الانتماء، وتحوّل الولاء إلى الخارج.

ب - أزمة المشاركة السياسية:

تتميز العملية السياسية في جميع بلدان افريقيا باختلالاتٍ هيكليةٍ عميقة، بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام، وهي من السمات الأصيلة للواقع الإفريقي، فضلاً عن استمرار تأثير المؤسسة العسكرية في هذه الدول كعاملٍ حاسمٍ في إدارة عملية الانتقال السياسيّ؛ على الرغم من تبنّي هذه الدول للديمقراطي .

فضلاً عن علاقة ذلك بدرجة المأسسة، وهي السمة الغائبة لدى جميع دول افريقيا، ولهذا يربط صاموئيل هنتنغتون Samuel Huntington بين المأسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، حيث يرى أنّ تحقيق هذا الأخير مرهونٌ بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظّم المشاركة السياسية، وتحول دون انعدام الاستقرار .

ج - أزمة الشرعية والمشروعية:

تمثّل شرعية النظام السياسيّ أحد أهم مقوّمات الدولة واستمراريتها، غالباً ما يتمّ الوصول للسلطة عن طريق وسائل وآليات غير ديمقراطية، في صورة فرض هيمنة أقلية معينة على المشهد السياسيّ في البلد واحتكار السلطة، أو عن طريق اعتماد وسيلة الانقلابات العسكرية طريقةً وأسلوباً للوصول إلى السلطة، وهو ما يتنافى والفعل الديمقراطي، إذ إنّ تراث الدولة التسلّطية في إفريقيا أدى إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على إدارة الانتخابات التي اتخذت طابعاً رمزيّاً في كثيرٍ من الحالات؛ لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم.

كما يمكن القول بأنّ الدولة في العالم الثالث عامّةً، بما في ذلك دول افريقيا، متغرّبة وتقليدية في آنٍ واحد، حيث استمدت التجربة الغربية في نموذج أجهزتها الإدارية والأمنية والعسكرية، وفي الوقت نفسه استخلصت من موروثها الثقافي فكرة جعل السلطة حكراً على الحاكم وحاشيته، وهو ما يفرّغ أي تحديثٍ من محتواه الحقيقيّ.

د - أزمة التغلغل: لا تزال الدولة في افريقيا تعيش صعوبات في الجغرافيا السياسية الداخلية؛ نظراً لعدم التحكّم والسيطرة على أراضيها الشاسعة ومراقبة حدودها .وذلك راجع بالأساس إلى قلّة الإمكانيات المتاحة، والفشل التي تعيش فيه، فأغلبية دول هذه المنطقة إما دول منهارة، وإما في طريقها إلى الفشل، وهو الأمر الذي من شأنه أن يُغذّي حالة عدم الاستقرار واللاّأمن في هذه المنطقة؛ من خلال تقاسم فواعل من غير الدول السلطة مع السلطة المركزية، كالقبائل، ومختلف العرقيات المنتشرة؛ على غرار أقلية الطوارق، بالإضافة إلى شبكات الجريمة المنظمة، والجماعات الإرهابية الناشطة في هذا الإقليم، وفي بعض الأحيان تكون أمام تحالف متمردي الطوارق مع القاعدة وشبكات الجريمة المنظمة.

هـ - أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي: يقول جوزيف لابالومبارا joseph palombara: إنّ مشكلات الحكم- بوجهٍ عامٍّ- هي مشكلة توزيع، فالنظام السياسيّ هو المستخرِج والمحرِّك والموزِّع للموارد والخدمات والقيم والفرص. أنّ توزيع الموارد يمثّل إحدى الظواهر البارزة داخلها، ففي حين تنفرد القلة بكلّ الموارد المتاحة؛ يقع عبء الحرمان على الكثرة الغالبة.

وتُبرز أزمة التوزيع إشكالية تفاوتٍ طبقيٍّ حاد، وهو ما ينجم عنه صراعٌ طبقيّ، ومن شأن هذا التفاوت الطبقيّ إثارة الاستقرار وتهديده، وهو ما يظهر جليّاً في كلٍّ من مالي والنيجر من خلال العصيان والتمرّد المستمر للطوارق ومختلف الأقليات الأخرى، فيما يُعرف بـ «قوس الأزمات» المتّسم بالانقسامات الداخلية.ويمكن إيعاز تفاقم هذه الأزمة إلى ظاهرة الفساد السياسي، والتي قوامها استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف ذاتية، والتعامل مع الممتلكات العامّة بوصفها ممتلكات شخصية. وفي هذا السياق؛ يبرز مؤشّر الشفافية الدولية لسنة 2014م المواقع المتدنية للعديد من بلدان افريقيا، وفي مثل هذا السياق من الطبيعي أن يتعمّق التفاوت الطبقيّ والاجتماعي، وأن تتأثر الحقوق الاقتصادية، وأن تتسع رقعة الفقر  بعيداً عن فكرة التنمية الإنسانية.